

جمعية الفردوس العراقية

IFS

العراق , البصرة ، شارع الوفود ، الفرع المقابل لمطعم قصر الساعة

009647703154509

[Fatimafirdaws70@gmail.com](mailto:Fatimafirdaws70@gmail.com)

جمعية الفردوس العراقية هي احدى منظمات المجتمع المدني المحلية المسجلة وفق قانون رقم 12 لسنة 2010 في دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة الى الامانة العامة لمجلس الوزراء برقم التسجيل 1Z28396 ، تأسست الجمعية في محافظة البصرة عام 2003 وهي تعمل في البصرة منذ تأسيسها لغاية اليوم وتهدف الجمعية الى تقديم الخدمات الى المجتمع عن طريق العمل على عنصرين اساسيين من المجتمع هما النساء والشباب من كلا الجنسين حيث ان هذين العنصرين هما الفئة التي تكون ضمن اهداف الجمعية ومشاريعها اضافة الى كونهم من المشاركين في تنفيذ جميع مشاريع الجمعية حيث تهدف الجمعية الى نشر وتعزيز وحماية حقوق الانسان بشكل اساسي والعمل على انفاذ هذه الحقوق عن طريق مختلف المشاريع التي تتعلق بالجوانب المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يتناسب مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق والدستور والقوانين العراقية .

المساواة وعدم التمييز:

لا تزال المساواة بين الجنسين غير ملموسة على الواقع حيث ما زال وجود النساء في البرلمان العراقي ومجالس المحافظات إجراءات شكلية لاستيفاء متطلبات قانون الانتخابات العراقي الا ان الواقع العملي لا يعكس الدور الحقيقي للنساء ومن المفترض ان التمييز الايجابي يكون مؤقتا وليس بشكل دائم وبالرغم من ذلك ما زالت الكوتا النسائية تمارس ضمن القانون الانتخابي .

1. نوصي بإجراء تعديلات على قانون الانتخابات من اجل ان تنال النساء الحصة المتساوية مع الرجال في الانتخابات والترشيح وفي تولي المناصب السيادية في جميع مفاصل الدولة .

ما تزال حوادث الانتهاكات التي تمارس ضد النساء موجودة في العراق تحت مسميات غسل العار وجرانم الشرف والزواج المبكر والزواج القسري او بالإكراه اضافة الى الاجبار على الانتحار تحت ضغوط اسرية

1. نوصي بالضغط لتشريع قانون مناهضة العنف الاسري بما يتناسب والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق.
2. الزام الجهات المسؤولة عن انفاذ القانون بإجراء تحقيقات عاجلة وفورية في أي قضايا تتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على اساس الجندر .
3. تقديم مرتكبي العنف الى الجهات القضائية المختصة.
4. مراجعة التشريعات العراقية التي ترتبط بذلك واجراء التعديلات عليها بما ينسجم وحقوق الانسان وحقوق المرأة التي صادق العراق عليها ضمن الاتفاقيات الدولية التي انضم اليها .
5. العمل على توفير الدعم النفسي للضحايا من المعنفات وانشاء دور الايواء لحماية المعنفات في جميع المحافظات العراقية واشراك الامم المتحدة في الرقابة عليها .
6. تقديم التدريبات الخاصة بالجندر والعنف الجنسي الى الجهات الامنية المعنية بانفاذ القانون .
7. تقديم مدونة سلوك الى مؤسسات الدولة توضح المفاهيم الخاصة بالعنف المبني على اساس النوع الاجتماعي الذي يمارس في المؤسسات الحكومية .

الحريات الأساسية والحق في المشاركة في الحياة العامة والسياسية :

تواجه الحريات في العراق تقييدا مستمرا وتصاعديا حيث شهدت التظاهرات الاخيرة عام 2018 التي انطلقت من اجل الخدمات الاساسية اضافة الى الحصول على الماء النظيف الصالح للشرب ومعالجة البطالة المنتشرة في البصرة والتي امتدت من تموز لغاية تشرين الثاني حيث نتج عنها سقوط قتلى وشهدت اعتداءات موثقة على المتظاهرين العزل من قبل القوات الامنية الحكومية في البصرة وشهدت التظاهرات اعداد من الجرحى وعمليات ملاحقة داخل المنازل والمستشفيات وهذا ما يتعارض مع الدستور والشرعة الدولية لحقوق الانسان اضافة الى تقييد المتظاهرين بضرورة الحصول على موافقة من الجهة الامنية لتنظيم أي تظاهرات .

1. ضرورة العمل على الغاء الزامية الحصول على موافقات امنية لتنظيم أي تظاهرات او تجمعات سلمية أو صورة من صور التعبير عن الراي بما لا يتعارض مع الاتفاقيات والمعاهدات التي صادق عليها العراق والدستور العراقي .
2. الغاء مسودة مشروع قانون حرية التعبير عن الراي والتجمع وحرية التظاهر السلمي .

مناقشة البرلمان العراقي لمسودة قانون جرانم المعلومات التي يروم مجلس النواب تمريرها والتي تضم مجموعة من العقوبات التي تشمل مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي تحت ذريعة تسريب معلومات وهذا ما يشكل تقييدا للحريات الخاصة بالتعبير والتواصل والاتصال

1. ضرورة الغاء هذه المسودة الخاصة بالقانون.